

Distr.
GENERAL

S/1998/1125
27 November 1998

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناءً على توجيهات من حكومتي، وبالإشارة إلى رسالة الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة، السيد ريتشارد بتلر، الموجهة إلى السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء لجمهورية العراق المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، والتي طلب السيد رئيس اللجنة الخاصة نشرها ضمن وثائق مجلس الأمن (الوثيقة S/1998/1106)، أود أن أرفق لكم الرسالة الجوابية المؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الموجهة إلى الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة من الدكتور رياض القيسي وكيل وزارة الخارجية لجمهورية العراق، والتي تم تسليمها للسيد رئيس اللجنة الخاصة اليوم.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تأمين توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير نزار حمدون
الممثل الدائم

المرفق

[الأصل: بالانكليزية]

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة من نائب وزير خارجية العراق إلى الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملاً بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الموجهة إلى سعادة السيد طارق عزيز نائب رئيس وزراء العراق، أود أن أرد على الأسئلة التي وجهتموها تبعاً لتسلسل النقاط الواردة في مرفق رسالتكم.

١ - إيضاحات بشأن التصرف في عدد غير محدود من قذائف المدافع عيار ١٥٥ مم المحشوة بغاز الخردل

قدم الجانب العراقي الرصيد الفعلي لهذا وغيره من أنواع الذخائر في حزيران/يونيه ١٩٩٦ في بيانه التام والنهائي الكامل الذي ذكر فيه، فيما يتعلق بقذائف غاز الخردل من عيار ١٥٥ مم ما يلي:

- (١٣ ٥٠٠) قذيفة من عيار ١٥٥ مم محشوة بغاز الخردل هي إجمالي الكمية التي كانت متوفرة قبل الحرب في عام ١٩٩١.
- (١٢ ٧٩٢) قذيفة من عيار ١٥٥ مم محشوة بغاز الخردل تم تدميرها تحت إشراف اللجنة الخاصة في ١٩٩٣-١٩٩٤.
- (١٢٢) قذيفة قامت اللجنة الخاصة بتعدادها في إطار الكمية التي تعرضت للدمار من جراء قصف مخازن المحمودية.
- وكنتيجة لذلك، تبقت (٥٧٦) قذيفة من الرصيد الفعلي، والذي أعلنت العراق أنه فقد نتيجة للعمليات الحربية.

ومع ذلك، ولأسباب أمنية، بدأ الجانب العراقي في البحث عن الكمية المفقودة قبل أن تشير اللجنة الخاصة هذه المسألة. وكنتيجة للبحث، كان هناك انطباع قوي بأن إحدى الشاحنات التي كانت محملة بهذه الذخائر قد جرى سرقته خلال الاضطرابات التي وقعت في آذار/مارس ١٩٩١. وكنتيجة لذلك، بذلت جهود بين الفينة والأخرى منذ ذلك الحين لتحديد مصير الكمية المفقودة. وقد بذل هذا الجهد حتى عندما اعتبرت اللجنة الخاصة لكافة النوايا والأغراض أن المسألة غير هامة من جراء حقيقة أن القذائف المفقودة

من عيار ١٥٥ مم والمحشوة بغاز الخردل لم تكن بين المسائل الـ ٧ الباقية التي حددتها اللجنة الخاصة في أوائل عام ١٩٩٧ لتسوية المسائل المتعلقة في الملف الكيميائي.

وكانت الجهود التي بذلت على النحو التالي:

١-١ في بداية عام ١٩٩١ عشية اندلاع الحرب، كانت القذائف المحشوة مودعة في مستودعات الأخيضر والناصرية وفي مخازن المحمودية. وبسبب القصف خلال الحرب، تقرر نقل الذخائر من مخازن الأخيضر إلى مناطق مكشوفة على أن يتم في نهاية المطاف تجميعها في ساحة تدريب السلاح الكيميائي. ولم يكتمل نقل الذخائر بسبب الاضطرابات التي أعقبت وقف إطلاق النار.

٢-١ وقبل استعادة الحكومة المركزية لسيطرتها على المنطقة وخلال جمع الذخائر المودعة في مستودع ذخائر الأخيضر، علم أن شاحنة، يُعتقد أنها محملة بذخائر من عيار (١٥٥ مم)، قد سُرقت خلال الاضطرابات في المنطقة الواقعة بين كربلاء والنجف. وأشارت المعلومات إلى أنه من المحتمل أن اللصوص لم يلاحظوا أن الكابح اليدوي في الشاحنة كان معشقا مما أدى إلى زيادة حرارة الإطارات وكنتيجة لذلك اندلعت النار في الشاحنة. ومن المعتقد، وفقا لذلك، أن اللصوص فصلوا مقدمة الشاحنة عن الشاحنة المشتعلة وانطلقوا بها. ولدى وصول وحدة عسكرية فيما بعد إلى ذلك الموقع، لاحظت الشاحنة المشتعلة على جانب الطريق، ولتفادي التلوث، قاموا بدفن الذخائر في المنطقة بالقرب من حقول تربية الطيور الداجنة في كربلاء، ومنطقة خان الربعة في آذار/ مارس ١٩٩١. وقام بتنفيذ هذه العملية الملازم مجند فؤاد عبد الكريم.

٣-١ وخلال الفترة من ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٦ وحتى ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وقبل تقديم البيان التام والنهائي الكامل في حزيران/يونيه ١٩٩٦، جرى تشكيل فريق عامل للبحث في منطقة الدفن بحثا عن أي أدلة تتعلق بكميات الذخائر المفقودة. وتألّف الفريق من اللواء محمد شاكر، والدكتور علاء السعيد، والعميد باسم محمد صالح ومجموعة من سلاح المهندسين العسكريين. وعثر الفريق على عدد من الكبسولات وبعض أغطية أنظمة التعزيز المدمرة. وجرى عندئذ مسح المنطقة باستخدام أجهزة الكشف عن المعادن وكانت النتائج مثمرة. وبالرغم من ذلك فإنه قد جرى حفر المنطقة ولم يعثر على شيء.

٤-١ وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بدأت أعمال البحث مرة أخرى بواسطة فريق يتألف من اللواء محمد شاكر، والدكتور علاء السعيد، والسيد فؤاد عبد الكريم مع مجموعة من إدارة المسح الجيولوجي. ولم يُبين المسح وجود أي آثار لمعادن مدفونة.

٥-١ وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، بدأت أعمال البحث مرة أخرى بواسطة فريق يتألف من اللواء محمد شاكر، والدكتور علاء السعيد، والسيد فؤاد عبد الكريم، والسيد عبد الوهاب حميدي مع مجموعة من سلاح المهندسين العسكريين. وأخذ العمل اتجاهين: تمثّل الأول في البحث عن مخازن ذخائر الأخيضر، وهو الموقع الذي كانت الذخائر (من عيار ١٥٥ مم) مودعة فيه خلال القصف. وكنتيجة للبحث تم العثور على

(١٢) قذيفة مدفونة تحت سطح الأرض بسبب تأثير القصف. وتمثّل الاتجاه الثاني للعمل في استئناف جهد البحث عن موقع الشاحنة المحترقة باستخدام أجهزة أكثر حساسية للكشف عن المعادن. وأعيد حفر الموقع على نطاق أوسع. غير أن النتائج كانت سلبية عدا العثور على قذيفتين فارغتين (من عيار ١٥٥ مم) في المنطقة. وفي وقت لاحق، تركّز البحث على مخازن ذخائر الأفيستر والنجف، وفي مواقع عسكرية مختلفة للكشف عن أي ذخائر (من عيار ١٥٥ مم) التي قام المواطنون بتسليمها بعد الحرب. وكانت النتائج سلبية (تقرير اللواء محمد شاكر). وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، جرى تزويد الفريق ٢٤٨ للجنة الأمم المتحدة الخاصة بموجز للجهود التي بذلت في البحث عن الذخائر المفقودة. وأخذ الفريق إلى موقع الاحتراق وإلى منطقة تدمير الذخائر التالفة التي انتهى مفعولها.

٦-١ وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، قام اللواء محمد شاكر بإجراء تحقيق آخر مع مديرية المدرعات (مخازن الذخائر) عن طريق فحص سجلاتها المتعلقة بالذخائر المعادة من عيار ١٥٥ مم وبصفة عامة بفحص أي نوع كيميائي بين الذخائر المعادة في مناطق التجميع (تقرير اللواء محمد شاكر).

واستناداً إلى كل هذه الجهود، فإنه في إمكاننا فقط أن نستنتج أن الكمية المفقودة تبلغ نحو ٥٦٠ قذيفة، والتي تمثل نحو ٤ في المائة من الكمية الأصلية للقذائف التي كانت موجودة قبل الحرب والبالغ عددها ١٣ ٥٠٠. ونرى أن هذه الكمية ليست ذات قيمة عسكرية لأنها مخصصة للمدافع التي يبلغ أقصى مدى لها ٢٣ كم. ومع ذلك، فإن العراق ملتزم بمواصلة جهوده للكشف عن مصير تلك الذخائر كمسألة تتعلق بالأمن الداخلي، كما أشير أعلاه. وستبقي السلطات العراقية لجنة الأمم المتحدة على علم باستمرار بجهودها بهذا الشأن.

٢ - التقرير الكامل للتحليل الكيميائي لعينات من شظايا الرؤوس الحربية الخاصة للقذائف قام العراق بأخذها في تموز/يوليه ١٩٩٨

سيجري إحالة التقرير المعنون "تقرير عن تحليل عينات نظيفة لشظايا الرؤوس الحربية الخاصة التي قام الجانب العراقي بأخذها بالاشتراك مع الفريق ٢٤٦ للجنة الأمم المتحدة الخاصة في تموز/يوليه ١٩٩٨"، المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ والذي يضم ٤٢ صفحة إلى مركز بغداد للرصد والتحقق.

٣ - طلبات اجتماع الخبراء الدوليين المعنيين بعامل VX المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

(أ) فيما يتعلق بأصل وتاريخ شظايا الرؤوس الحربية للقذائف الخاصة التي جمعتها اللجنة وجرى تحليلها في مختبرات فرنسية وسويسرية وتابعة للولايات المتحدة، فقد كان مفتشو اللجنة يشرفون في جميع الأوقات على أعمال التنقيب التي جرت في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ في منطقة تدمير الرؤوس الحربية التي أخذت منها العينات. كما أشرفت اللجنة على نقل الشظايا إلى سقائف المشروع ١٤٤. وفضلاً عن ذلك، أشرفت اللجنة على فرز الشظايا وتصنيفها. وقامت اللجنة بتصوير كل شظية بالفيديو في موقعها داخل السقيفة لأغراض التوثيق. واشتركت اللجنة والجانب العراقي في إغلاق السقائف حتى

لا يمكن فتحها إلا في وجود ممثلين لكلا الجانبين. وعلاوة على ذلك، جرى تركيب آلات تصوير للرصد داخل السقائف وهي في حالة تشغيل مستمر منذ ذلك الحين.

والشظايا التي تم استخراجها بالتنقيب من المشروع ١٤٤ هي لرؤوس حربية استخرجت بالتنقيب من موقع النباعي في عام ١٩٩٢ ونُقلت إلى أرض المشروع في نفس العام ودفنت فيها طبقاً لتوصية الفريق ٣٥ للجنة الخاصة. وبعد أن أنجز الفريق المذكور أعمال التحقق التي كان يقوم بها، أعطى الجانب العراقي شهادة أوضح فيها أن التخلص من تلك الشظايا متروك لتقدير العراق. ورغم ذلك، اختار الجانب العراقي أن يتركها مدفونة في أرض المشروع ١٤٤. وظلت الشظايا في ذلك المكان إلى أن استُخرجت بالتنقيب مرة أخرى بالاشتراك مع اللجنة الخاصة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ وفقاً لما ذكر أعلاه. وقد قام الفريق ٢٠٤ للجنة الخاصة وأفرقتها ٢٤٠ ألف وباء وجيم بالإشراف على أعمال التنقيب عن القطع ونقلها وتخزينها وتصويرها بالفيديو.

وبعد إتمام أعمال التنقيب في نيسان/أبريل ١٩٩٨، طلبت اللجنة، عن طريق المفتش تيم بلايدز، زيارة موقع التاجي للتحقق من قطع موجودة به في حضور المفتش هاميش كيليب. وعندما وصل المفتشون إلى الموقع، شرعوا في جمع كمية من القطع في حقائب لنقلها خارج العراق دون إخطار الجانب العراقي. وأقفلت تلك الحقائب بإحكام بتفريغها من الهواء. ومنع الجانب العراقي من تدوين أي ملاحظات أو إجراء أي جرد للقطع التي جمعت. وأصرت اللجنة الخاصة على إرسال العينات لتحليلها في الولايات المتحدة. واقترح الجانب العراقي تقسيم كل عينة إلى جزئين، أحدهما يُحتفظ به كمرجع في ظل إشراف مشترك، ويرسل الجزء الآخر ليتم تحليله في مختبرات حسنة السمعة في عدة بلدان وليس في الولايات المتحدة فقط. ورفضت اللجنة الاقتراح العراقي ونقلت العينات في ٨ أيار/مايو ١٩٩٨ إلى البحرين وبعد ذلك إلى الولايات المتحدة.

وفي يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، زار الفريق ٢٤٠ دال للجنة الخاصة موقع المشروع ١٤٤ في التاجي ليحصل على مسحات بيولوجية وكيميائية من بقايا الرؤوس الحربية. وتم أخذ ثلاث وأربعين (٤٣) مسحة كيميائية وثلاثين (٣٠) مسحة بيولوجية طبقاً لنظام للترميز أعده الفريق المذكور في حضور كبير المفتشين السيد نيكيتا سميدوفيتش. وأخذت هذه المسحات من شظايا جرى تصويرها بالفيديو سلفاً وجرى توثيقها ورصدها بآلات التصوير التابعة للجنة. ومصدر هذه الشظايا هو مواقع تدمير الرؤوس الحربية الخاصة التي استخرجت منها القطع في نيسان/أبريل ١٩٩٨ على النحو التالي:

- ٤١ مسحة من شظايا استخرجت بالتنقيب من موقعي التدمير ٦ و ١؛

- مسحتان من شظايا استخرجت بالتنقيب من الموقع ٣؛

وبذلك يصل مجموع مسحات التحليل الكيميائي إلى ٤٣ مسحة.

- ٣٠ مسحة من شظايا استخرجت بالتنقيب من الموقع ٣ لأغراض التحليل البيولوجي.

وفي ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، أخذ الفريق ٢٤٦ للجنة الخاصة الذي كان يضم خبراء فرنسيين وسويسريين مجموعتين من عينات المسحات (٤٠ مسحة) إلى المختبرين الفرنسي والسويسري. وأخذ الجانب العراقي، في الوقت نفسه، (٤٠) مسحة أيضا. وأخذت المسحات من جميع الرؤوس الحربية التي استخرجت بالتنقيب من موقع النباقي. وتم توسيم العينات طبقا لنظام للترميز أعده الفريق. وقام الفريق التابع للجنة الخاصة والجانب العراقي بتصوير هذا الإجراء بأكمله بالفيديو. وتجدر الإشارة إلى أن المسحات التي أخذت في تلك العملية كانت مطابقة للعملية السابقة، أي أن:

- المسحات قد أخذت من شظايا جرى تصويرها بالفيديو من قبل، وتم توثيقها ورصدها بآلات التصوير التابعة للجنة.

- منشأ هذه الشظايا هو مواقع تدمير الرؤوس الحربية الخاصة التي استخرجت منها القطع في نيسان/أبريل ١٩٩٨ على النحو التالي:

- ثلاث مجموعات من المسحات (٤٠ مسحة) - إحداها لخبراء فرنسيين والثانية لخبراء سويسريين والثالثة لخبراء عراقيين - أخذت من الشظايا التي استخرجت من الموقعين ١ و ٦ لأغراض التحليل الكيميائي فقط.

وفيما يتعلق بطلب التفسير التقني لوجود نواتج انحلال لعوامل مؤثرة على الأعصاب ولمثبت العامل VX، فإن من الحقائق التي لا جدال فيها أن العراق لم ينتج قط عامل VX في صورة مُثَبَّتة ولم يملأ قط رؤوسا حربية بعامل VX. وفي الوقت ذاته، فإن من الحقائق التي لا جدال فيها أيضا أن العراق قد حشا ثلاث (٣) قنابل جوية عيار ٥٠٠ في عام ١٩٨٨ لأغراض اختبار التوافق، وأسفرت التجربة عن أن عامل VX قد تحلل في غضون فترة وجيزة. ويُسْتَنْج من ذلك أنه لا مجال على الإطلاق لأن يلوث الرأس الحربي "الحسين" بعامل VX في أي وقت. والإجابة المباشرة، في نظر العراق، هي أن التلوث لا يمكن أن يكون إلا نتيجة للتلاعب المتعمد في مجموعة العينات الأولى التي أخذت من العراق ونقلت إلى الولايات المتحدة في ٨ أيار/ مايو ١٩٩٨.

(ب) وفيما يتعلق بالمعلومات الإضافية عن المساعي التي بذلها العراق خلال الفترة من منتصف عام ١٩٨٨ إلى نهاية عام ١٩٩١ بهدف استحداث وإنتاج العامل VX بوسائل اصطناعية محسنة، فقد كانت التفاصيل المطلوبة موضوعا لرسائل وحلقات دراسية واجتماعات تقييم تقني سابقة كانت أهمها رسالتنا 2/1/D/165 المؤرخة ٩ آذار/ مارس ١٩٩٧؛ و 2/1/C/234 المؤرخة ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٧؛ و 2/1/D/725 المؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ و 2/1/C/807 المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧؛ وأخيرا التوضيحات والملاحظات المقدمة أثناء اجتماعات التقييم التقني التي انعقدت في بغداد في شباط/فبراير ١٩٩٨.

٤ - التفسيرات والتوضيحات والبيانات التي طلبها فريق التفتيش ٢٥٢ للجنة الخاصة (تموز/يوليه ١٩٩٨)
فيما يتعلق بحصر الرؤوس الحربية للصواريخ المحرمة (الخاصة والتقليدية)

(أ) وصف مفصل لطرق وتوقيت تدمير الرؤوس الحربية الخاصة من جانب واحد في المنطقة
م - ٣ في النباعي

أجريت مناقشة تفصيلية لتوقيت وطريقة التدمير من جانب واحد للرؤوس الحربية الخاصة في المنطقة (م - ٣) أثناء اجتماع فريق التقييم التقني المعقود في العراق في الفترة من ١ إلى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٨. وأعرب الجانب العراقي عن الحاجة إلى معدات متطورة لاستخراج بقايا الرؤوس الحربية الخاصة التي جرى تدميرها في الموقع المذكور أعلاه. وأرسلت المعدات مع الفريق ٢٤٠ للجنة الخاصة. وكشفت أعمال المسح والتنقيب عن وجود بقايا لـ ١٥ رأسا حربيا خاصا آخر في ذلك الموقع.

وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ و ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨ وبناء على طلب اللجنة الخاصة، أرسلت رسائل توضح مسألة التدمير من جانب واحد للرؤوس الحربية الخاصة بما في ذلك الموقع ٣. وأوضح الجانب العراقي بالتفصيل في تلك الرسائل توقيت وطريقة التدمير. وجرى تقديم توضيح مفصل آخر لاجتماع التقييم التقني البيولوجي الذي انعقد في بغداد في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨.

وقد اختيرت مواقع التدمير طبقا لما ذكره الأفراد الذين أدوا المهمة من مقال أحجار طبيعية ومن صنع الإنسان توفرت فيها دعائم ملائمة لتفجير الرؤوس الحربية. وتم تجهيز ثلاثة من هذه المواقع لأن بعضها كان يحتاج لبعض أعمال الحفر ليصبح أكثر ملاءمة. ويشير الضباط المسؤولون إلى أن الرؤوس الحربية البيولوجية قد أخذت من أماكن تخزينها على النحو التالي: ١٠ رؤوس من المنصورية و ١٥ من قناة دجلة، ووضعت تلك الرؤوس في موقعي تدمير يفصل بينهما مئات الأمتار. أما الرؤوس الحربية الكيميائية الـ ٢٠ التي جلب نصفها من غابة الفلوجة ونصفها الآخر من زغاريد فقد وضعت في مواقع أقرب إلى الموقع البيولوجي. ولم توضع خطة تبين الإحداثيات الحقيقية لهذه المواقع كما لم يوضع أي سجل يبين موقع كل نوع من الرؤوس الحربية. واستندت كل التفاصيل التي تمت مناقشتها أثناء اجتماعات التقييم التقني وعمليات التفتيش اللاحقة إلى ما يتذكره الأفراد فقط. وهي لا تعدو أن تكون توضيحات على سبيل الرد على أسئلة اللجنة وأهم حقيقة ينبغي التأكيد عليها في هذا الصدد هي أن ٤٥ رأسا حربيا خاصا قد تم تدميرها من جانب واحد وأن ٢٥ رأسا حربيا بيولوجيا و ٢٠ رأسا حربيا كيميائيا قد تم تدميرها باستخدام المتفجرات في موقع النباعي وأن جميع تلك الرؤوس الحربية قد حُصرت بشكل كاف. وتمت عمليات نقل الرؤوس الحربية من أماكن تخزينها الميدانية وتدميرها وجمع الشظايا ودفنها في النهاية في الفترة من ٨ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٩١.

(ب) تفسير القرارات والإجراءات المتخذة لجمع بقايا الرؤوس الحربية الخاصة لعرضها على

فريق تفتيش تابع للجنة في نيسان/أبريل ١٩٩٢

من الغريب أن تثار هذه المسألة مرة أخرى كما لو أنها لم تناقش من قبل قط. لقد جرت مناقشة المسألة على نحو مستفيض أثناء اجتماع التقييم التقني المعني بالرؤوس الحربية الذي انعقد في الفترة من ١ إلى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٨. وقد أوضح الجانب العراقي بالتفصيل في ذلك الاجتماع الجهة التي اتخذت القرار المتعلق بجمع الشظايا والإجراءات المتخذة لجمعها. وبعد ذلك أدرجت تفسيراتنا المفصلة في رسالتنا المؤرخة ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٨ الموجهة إلى اللجنة الخاصة. وتم تأكيد التوضيحات المقدمة في الرسالة المذكورة آنفا برسالة رسمية أخرى في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨ استجابة لطلب من اللجنة الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة تمت مناقشتها بالتفصيل مع الفريق ٢٥٢ للجنة الذي يرأسه السيد نيكيتا سميذوفيتش. وتعاون الجانب العراقي مع الفريق في ترتيب مقابلات مع الموظفين الفنيين وكبار الموظفين الذين شاركوا في جمع الشظايا. وشملت هذه المقابلات مجموعة واسعة من الأسئلة كان من بينها أسئلة لا صلة لها بجوهر المسألة قيد البحث. ومن ذلك مثلاً ما هو نوع المعدات التي استخدمت في جمع الشظايا؟ هل كانت مجارف أو بلدوزرات وما هو اسمها التجاري ... الخ. وأخيراً، فإن كل هذه التوضيحات تكفي لتسوية هذه المسألة الثانوية.

(ج) وفيما يتعلق بمسألة تحديد مواقع الحفر في مخزن الرؤوس الحربية الخاصة في موقع قناة

دجلة وموقع غابة فلوحة تحديداً دقيقاً في فترة تبدأ من ١ آذار/ مارس ١٩٩١ وحتى يتم نقل الرؤوس الحربية من مواقع الإخفاء تلك إلى مواقع التدمير من جانب واحد، فقد نوقشت تلك المسألة بشفاية تامة مع الفريق ٢٥٢ للجنة الخاصة في تموز/يوليه ١٩٩٨. ولم يكن بوسع الجانب العراقي آنذاك أن يحدد بدقة موقع كل حفرة أخفيت بها رأس حربية أو مجموعة رؤوس حربية وقد اقترح زيارة الموقع مع فريق التفتيش برفقة الأفراد الذين أدوا بأنفسهم عملية التخزين الميداني. ولا يزال الجانب العراقي على استعداد للقيام بذلك.

(د) تفسير السبب في أن بقايا زهاء ٥٠ رأساً حربية (مستوردة ومنتجة محلياً) أعلن عن

تدميرها من جانب واحد، لم يعثر عليها في موقع التدمير المعلن عنه

لا تعد الرؤوس الحربية التقليدية من أسلحة الدمار الشامل ومن ثم فهي منبئة الصلة برصيد المواد. أما الرؤوس الحربية الخاصة المستوردة المعدلة، والمنتجة محلياً فهي تندرج في نطاقه وقد تم تقديم بيان كامل بها. بيد أن بقايا الرؤوس الحربية التقليدية التي تم تدميرها من طرف واحد، تم استخراجها بصورة مشتركة إثر التوصل إلى اتفاق بأن تؤخذ الحلقات الرئيسية بالرأس الحربية في الاعتبار لدى الإفادة عن الرؤوس المنتجة محلياً. وقد قدم الجانبان بيانات عن ٩٠ في المائة من الرؤوس الحربية استناداً إلى أدلة مادية. أما بالنسبة للرؤوس الحربية المستوردة فقد تم، أيضاً، توفير بيانات عن ٩٠ في المائة منها بناء على إحصاء مقدمات الرؤوس النووية باعتبارها أدلة مادية. وفيما يتعلق بمسألة عدم وجود أي بقايا لـ (٥٠) من الرؤوس الحربية التقليدية المستوردة، والمصنعة محلياً، فقد نوقشت تلك المسألة تفصيلاً مع الفريق ٢٥٢

للجنة الخاصة. واتفق الجانبان على مناقشة التفاصيل في وقت لاحق بإجراء مقارنة بين الأدلة المادية المستخرجة من الحفر والأدلة المقدمة إلى اللجنة الخاصة، من قبل، في شكل مستندات.

(هـ) رصيد المواد المستكمل المتعلق بالرؤوس الحربية للقذائف

رصيد المواد الذي تم الحصول عليه، حتى تموز/يوليه ١٩٨٨ هو على النحو المبين في رسالتنا المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨، ولم يطرأ عليه أي تغيير، وجاري العمل الآن، على استيفاء المعلومات التي طلبها فريق اللجنة الخاصة رقم ٢٥٢ وسوف تُرسل تلك المعلومات إلى اللجنة قريباً.

٥ - الطلب المقدم من فريق التفتيش رقم ٢٤٢ التابع للجنة الخاصة (تموز/يوليه ١٩٩٨) فيما يتصل بالإنتاج المحلي من محركات القذائف المحظورة

(أ) نقل عدد من مكونات محركات القذائف المنتجة محلياً بغرض تحليلها

طلب كبير مفتشي الفريق ٢٤٢ للجنة الخاصة في رسالته المؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ الموجّهة إلى دائرة الرقابة الوطنية أن تترك في عهده بعض الأجزاء والمكونات (منتجة محلياً ومستوردة) المستخرجة من الحفر في منطقة قناة دجلة. وعلل ذلك بضرورة إرسال تلك الأجزاء والمكونات إلى المختبرات الأمريكية لتحليلها. وقد وفّر الجانب العراقي جميع التفاصيل التقنية وكذلك التفاصيل المتصلة بعقود الاستيراد، خلال الاجتماعات مع أفرقة اللجنة الخاصة رقم ١٣٠، و ٢٠٥، و ٢٠٦، و ٢٤٢ وفي البيانات التامة النهائية الكاملة رقم ١ و ٢ و ٣ وأيد الجانب العراقي موقفه بأدلة في شكل وثائق ويوميات شخصية دونها الموظفون الذين كانوا يعملون في المشروع ١٧٢٨. وقد تم تسليم اللجنة الخاصة الوثائق الداعمة فضلاً عن رسائل إيضاحية صدرت بناء على طلب اللجنة. وعلى ضوء ما تقدم، يتبين أن طلب إجراء تحليل ليس له ما يبرره من الناحية التقنية أو العلمية.

(ب) تعلييل توقيت استيراد مضخات توربينية كاملة من أجل محركات القذائف لاستخدامها في

تجارب القذائف/المحركات

قدّمت إيضاحات بشأن استيراد المضخات التوربينية واستلامها واستعمالها وذلك خلال العديد من الاجتماعات المعقودة مع أفرقة التفتيش (أفرقة اللجنة الخاصة رقم ١٦٢، و ١٦٤، و ١٦٦، و ٢٠٥، و ٢٤٢، والبيانات التامة النهائية الكاملة رقم ١ و ٢ و ٣) فضلاً عن إصدار رسائل إيضاحية منذ عام ١٩٩٥ وحتى الزيارة التي قام بها الفريق ٢٤٢ للجنة الخاصة في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٨. وفيما يلي موجز بالعقود المتصلة بالمضخات التوربينية مبين فيه تواريخ الاستلام والاستعمال:

- يشمل العقد (٣٥٠) مضخة توربينية. وقد سلم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى اللجنة الخاصة مشفوعاً بجميع تفاصيله ومؤيذاً بوثائق الشحن المبين فيها ما يلي:

- وردت العينة الأولى في نهاية آب/أغسطس /بداية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.

- وردت ثلاث عينات في نهاية عام ١٩٨٩.
- تركت عينة واحدة في الشركة بعد استخدامها خلال اختبار القبول الذي أجري في نيسان/أبريل ١٩٩٠ على المنصة الثابتة الخاصة باختبار المضخات التوربينية المستوردة عن طريق الشركة.
- استلم الجانب العراقي ٣٠ مضخة توربينية بعد نيسان/أبريل ١٩٩٠ (ربما في أيار/مايو ١٩٩٠).
- وقد قُدمت إيضاحات بشأن عملية استلام المضخات التوربينية آتفة الذكر، في (البيانات التامة النهائية الكاملة) وكذلك خلال المناقشات والمقابلات التي أجرتها أفرقة اللجنة الخاصة ١٣٠، و ١٦٤، و ١٦٦، و ٢٠٦، و ٢٤١، و ٢٤٢ مع العاملين في المشروع المختصين بالمضخات التوربينية. ويرد ، أيضا، مزيد من الإيضاح بشأن هذه المسألة في الرسالة رقم ١٧٩ المؤرخة ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٧ والموجهة إلى اللجنة.
- وبناء على طلب الفريق ٢٤٢ للجنة الخاصة قدم الجانب العراقي الإيضاحات التالية بشأن استعمال المضخات التوربينية:
- تم استخدام ١٠ مضخات توربينية في اختبارات من وضع ثابت.
- تم استخدام ٣ مضخات توربينية في اختبارات طيران.
- تم من جانب واحد تدمير ٩ مضخات توربينية كانت محفوظة في ٣ صناديق، وذلك على النحو المشار إليه في قوائم التدمير التي سلمت إلى اللجنة الخاصة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.
- تم استهلاك مضخة توربينية واحدة في مشروع لتدريب العاملين على التجميع والتفكيك.
- تم، من جانب واحد، تدمير المضخات التوربينية الـ ١٠ المتبقية بصهرها في مسبك ناصر، وبالإضافة إلى الأفرقة التي تحققت من هذا الموضوع من قبل، قام الفريق ٢٤٢ للجنة الخاصة في تموز/يوليه ١٩٩٨ بالتحقق ماديا من وجود بقايا المضخات التوربينية في الكتل المصهورة.

وجدير بالذكر أن المشروع ١٧٢٨ شحن، خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩، مضختين توربينيتين أصليتين إلى المورد بغرض معايرتهما. واستهلكت إحدى المضختين في حين أعيدت الثانية إلى المشروع. وقد تم إيضاح ذلك إلى الفريق ٢٤٢ للجنة الخاصة.

٦ - وصف التحقيق وإنهاء سياسة الإخفاء بعد عام ١٩٩٥
إن العراق لا يتبع أي سياسة لإخفاء الأسلحة المحظورة. وقد شرح الجانب العراقي جميع تفاصيل عملية الاحتفاظ ببعض الأصناف لفترة محدودة والظروف المصاحبة لها.

وفُسر، أيضا، للجنة الخاصة في عام ١٩٩٥، تصرف حسين كامل المتمثل في إرغام بعض موظفي البرامج السابقة على عدم الإفصاح عن بعض الأنشطة. وقد تفهمت اللجنة ذلك تماما حسبما يتجلى بوضوح من برنامج العمل المشترك المتفق عليه بين اللجنة الخاصة والعراق في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، حيث استخدمت لفظة "يحتفظ" ولم ترد لفظة "إضفاء" في أي موضع من تلك الوثيقة.

وختاما، أود أن أشير إلى أن العراق ما زال متمسكا بالملاحظات الختامية الواردة في الرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) رياض القيسي
